مقترحات وحلول لأهم المشاكل في محافظات الجنوب

«الأمناء» كتب/ محمود الميسري:

ماتـزال العاصمـة الجنوبية عدن ومحافظـات الجنوب تشـهد ـــ منذ سـنوات عديدة ـــ وتحديدا منذ انتهاء حرب 2015م تدهورا ملحوظا في مجال الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية بالإضافة إلى تزايد عدد البطالة بين الشباب الخريجين، كما أن هناك شـباب لديهم مواهب وأفكار تطويريـة في مجالات متعددة سـوف يسـتفيد منها المجتمع غـير أن البيئة المحيطة والظروف لا تساعد على تطوير المواهب والأفكار .

ولأجل معالجة أزمـة الخدمات مثل الكهربـاء والميـاه والغاز والمشـتقات النفطية في عدن وباقي المدن بالإضافة إلى قضيـة البطالة بين الشـباب ومن منطلق حرصي على إيجاد معالجة لهذه القضايا؛ فإننـي أضع بعض المقترحات أمـام الجهات المعنيـة وأصحاب القرار ورجال المال والأعمال من أبناء الجنوب، والمعروف بأن هناك الكثير من رجال المال والأعمال الجنوبيين ممن هم مستثمرين في دول الخليج وشرق آسيا وأفريقيا .

وتتضمن مقترحـاتي التي أتمنى أن تصل إلى أصحاب الشأن بالآتي:

أولا : لأجل معالجة مشكلة المشتقات النفطية؛ أقترح بأن يتم تسليم هذا الملف لمستثمر أو مجموعة مستثمرين ورجال الأعمال مـن أبناء حضرمـوت ويافع وشبوة وبتنسيق مع شركة النفط عدن لإنهاء الاحتكار على المتنفذين .

- ثانيا: فيما يخص مشكلة الكهرباء اقترح بأن يسلم ملفها لأبناء حضرموت ويافـع من خلال تخصيـص الكهرباء لحسـاب رجال الأعمال والمسـتثمرين من أبناء هذا المحافظـات بهدف إعادة صيانة المحطات وإقامة محطات جديدة لتحسـين الخدمـة للمواطنين بشرط الاحتفـاظ بالأيادي العاملـة في هذا القطاع .

ملاحظة: يتم تشكيل لجنة مستقلة من أكاديميين وشـخصيات اجتماعية ومثقفـين وخبراء مختصـين في هذا المجـالات لـلإشراف على سـير عمل القطاعات الخدماتية كجهة مستقلة .

كما أن الاتفاقيات والعقود سـوف تتم على يد خبراء قانونين واقتصاديين للمحافظـة عـلى حقـوق وواجبات كل طرف مـن المسـتثمرين والعاملين والمواطنين والدولة).

ثالثا - هنا أتطـرق لعملية الإنعاش الاقتصادي وإيجاد حلول للبطالة وخلق فرص عمل للخريجـين وأصحاب المهن من الشباب العاطلين عن العمل .

حيـث أقـترح بـأن يتم تقسـيم الاسـتثمارات بين مجموعة من رجال المـال والأعـمال سـواء محليـين أو خارجيين، بحكـم أن عدن وحضرموت والمـدن الجنوبية تتميز بمواقع وعوامل تساعد على الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية .

وهنـاك أطرح مقترحـاتي في هذا الجانب كالتالي:

- اقـترح تسـليم رجـال الأعمال والمسـتثمرين من أبناء شـبوة المجال الفندقي ويأتي من خلال إنشـاء وإدارة الفنادق السياحية في عدن وحضرموت والمدن والمحافظات الجنوبية التي تتمتع بمناخ وظروف سـياحية والاسـتعانة بأبناء المحافظات المعنية ثم الاسـتعانة من خـارج المحافظة مـن الخريجين وأصحـاب المهن؛ كأيـادي عاملة فهذا يساعد على تقليل نسبة العاطلين .

- أقترح أن يسـلم مجال الاستثمار التجـاري كإنشـاء المـولات ومحلات التسوق للمستثمرين ورجال الأعمال من أبناء يافع والشعيب من خلال تسليمهم أراضي في مواقـع مناسـبة تحت بند تأجير الأرضية المعنية بالمشروع مقابل سـعر معين ، بشرط أن يكـون هناك امتيازات خاصـة لأبناء المحافظة المقام بها المول أو السوق التجاري بحكم أنهم يقعون تحت بند صغار المستثمرين .

- أقترح أن يسـاهم مستثمرين في قطاع الطيران سـواء مـن خلال إقامة شركات طيران خاصة إلى جانب طيران اليمنيـة أو من خـلال الشراكة بهدف تحسين من أداء ودور الطيران .

- أقترح أن يسـلم قطـاع الزراعة لأبناء أبين ولحج مقابل منحهم قروض مسهلة لإقامة إصلاح للأراضي الزراعية والتجارة بها عـبر وكلاء تصدير داخلي وإقليمي بحكم أن نوعية وجودة الخضار والفواكه في هذا المحافظات تختلف .

وبالطبـع هـذا لا يعنـي أن مجال الاسـتثمار محصـور بأبنـاء المناطق المذكورة؛ بل عـلى العكس يكون المجال مفتوح أمام أي مسـتثمر ورجال أعمال يريدون أن يقدموا أي خدمة للمجتمع .

ملاحظة: (هذه المقترحات باعتقادي ستسـاهم وتسـاعد في الانعـاش الاقتصادي بالإضافة للتقليل من نسـبة البطالة بحكم أن إقامة المشاريع المذكورة أعلاه سـيكون لأبناء المنطقة الأولوية في التوظيف فيها ، كما أن تنفيد هذا لا يعني إنهـاء دور الدولة بالعكس الدولة سـيكون لها دورها ومهامها حسـب خبراء ومختصـين في المجال القانوني والاقتصادي مستقلين.

وأود الإشـارة بأنني قمت بطرح هذا المقترحـات باجتهاد شـخصي بهدف الإسـهام في وضع حلـول هي الأقرب للتطبيق عـلى أرض الواقع وخاصة أن الوضع الذي تشهده البلاد حاليا يختلف عما كان عليه قبل خمس سنوات.

أتمنى من صميـم قلبي أن يتم الأخذ بهذه المقترحات بعـين الاعتبار وأن يتم تنقيتها وتلقيحها مـن أصحاب الخبرة والشـأن تمهيدا لترجمتهـا على أرض الواقع وبالتالي نكون قد سـاهمنا في وضـع معالجات جذرية لأهـم الملفات الشـائكة التـي تمثل كابوسًـا يؤرق الجميع.

خلال ندوته بالشراكة مع اتحاد الجاليات في أوروبا..

تحالف رصد: الحوثي جند (١٨) ألف طفل تحت السن القانوني

«الأمناء» خاص:

قـال التحالف اليمنـي لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) إن المليشيا الحوثية الانقلابية جنـدت أكـثر من 18 ألـف طفل تحت السـن القانونية في عدد من المحافظات اليمنية وذلك بحسـب الإحصائية الرسـمية الصادرة عن الأمم المتحدة».

وأضاف في الندوة التي نظمها أمس الأربعاء بالشراكة مع اتحاد الجاليـات في أوروبا على هامش انعقاد جلسـة مجلـس حقوق الإنسـان في دوته الـ 42 بمدينة جنيـف السـويسرية «إن معظم الأطفال يتم تجنيدهم من المدارس والمراكز التعليمية والدينية وخاصة في المدن الكبيرة».

وأوضحت الناشطة الحقوقية الدكتورة أروى الخطابي في ورقتها التـي قدمتها في النـدوة بعنوان «تجنيـد الأطفال « بأن المليشـيا الحوثي تعتمد على مشـائخ القبائل في المناطق الريفيـة بتجنيد الأطفال والزج بهم في الجبهـات مقابل فوائد مادية أو عينية أو مناصب سياسـية للمشائخ..

مشـيرة إلى أن عدد القتلى من الأطفال منذ اندلاع الحرب التي أشـعلتها مليشيا الحوثي يقدر بحـوالي 6000 ألف قتيل، ويعـد تجنيد الأطفال أحد أهم أسـباب ارتفاع نسبة القتلى بينهم .

ولفتت الخطـابي إلى أن المليشـيا الحوثية تعمل على اسـتقطاب الأطفال من المراكز التعليمة والمراكز الصيفية إلى مراكز للاستقطاب عبر الدورات الثقافية القائمة على ملازم حسـين بـدر الدين الحوثي..مؤكدة أن المليشـيا تسـتخدم فتيات من أجـل ملاحقة المعارضات من النساء واقتحام البيوت .

وطالبـت المجتمع الـدولي بإجبار المليشـيا الحوثية عـلى الامتناع الكامل وغير المشروط عن تجنيد الأطفال،وإنشاء مراكـز تأهيـل نفسي وصحـي تقدم الخدمات التأهيلية اللازمة للأطفال الذين تعرضوا للعنف ،وتجنيب المدارس و المراكز التعليمية وكل المؤسسات المرتبطة بها من أي اعتداءات أو استعمال آخر غير التعليم .

وأشار الناشط الحقوقي والصحافي همدان العليي في ورقته التي قدمها في الندوة بعنوان (تطييف التعليم في مناطق سيطرة الحوثيين) إلى أن المليشيا الحوثية تهدف إلى تحقيق هدفين أساسـيين من وراء سـيطرتها على المـدارس والتعليم بشـكل عام..لافتـاً إلى أن الهدف الأول: مرحلي، وهو اصطياد الطلاب وتحويلهم إلى جنود وإرسـالهم للجبهات،والهدف الثاني: اسـتراتيجي أو طويل الأمد، وهو تغيير هويـة المجتمـع وأدلجته ونشر فكرها المتطرف من خلال المدرسة .

وقال «لا تكتفي مليشـيات الحوثي باسـتغلال التعليم الأساسي والثانوي لنـشر فكرهـا المتطرف الـذي يعزز الطائفية، إنما تستغل العطل الصيفية لعمـل مراكز صيفية لتسـتغل أوقات الأطفـال في تعبئتهم طائفيا وتكريس مفاهيم العنف وحمل السـلاح وخلق جيل متطرف يفخخ المسـتقبل اليمني رغم معارضة الأهالي».

وأضـاف العليي»ولأهميـة التعليم وضرورة اسـتغلاله، تم تعيين شقيق زعيم جماعة الحـوثي يحيى بدر الدين الحوثي وزيـرا للتربيـة والتعليم في حكومتهم غير المعـرف بها بالرغم من أنه لم يدخل المدرسـة قط ولم يحصل على أي شهادة لأي مسـتوى تعليمي يُذكر».

وأشـار إلى أنه بمجرد ما يسـيطر الحوثيون على منطقـة أو محافظة، يبـدأون بتنفيذ تغييرات واسـعة في مكاتب التربيـة والتعليم..لافتاً إلى أن المليشـيا وبعد سيطرتها على العاصمة صنعاء شـكلت اللجـان الوزارية التي تهدف إلى تغيير المناهج الدراسية وبما يهدف إلى إنتاج جيل مفخخ بالطائفية والعنصرية ويعلي مـن مكانة العنف وحمل السلاح ويهدد النسيج الاجتماعي ويزيد من وتيرة تجنيد الأطفال ما دفع منظمة «يونيسف» للاعتذار عن طباعة الكتـاب المدرسي في صنعاء بحسـب ممثل المنظمة «ميتشل ريلانو».

ولفـت إلى أن عـدد كبير من المدرسـين والتربويين في اليمن ما يزالوا مغيبـين في المعتقلات ولا تعرف أسرهـم عنهم شيء..

موضحاً أن قـرق تربوية أعدت قائمة فيها أكثر من 200 مدرس وتربـوي من مختلـف المناطق الخاضعـة لسـيطرة الحوثيين تعرضـوا إما للقتـل أو الاعتداء أو التهجير وانتهـاكات أخرى..

مطالباً الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومة الشرعيـة بالعمل على حماية طلاب اليمـن والعاملين في المجال التربوي والتعليمي من خلال إرسـال المناهج الدراسية المعتمـدة قبـل 2014 للمناطق الخاضعـة لسـيطرة الحوثيين وتسلم مرتبات المعلمين .

من جانبها تطرقت الناشـطة الحقوقيـة الدكتـورة مواهب الحمـزي في ورقتهـا بعنوان (منهجيـة الحـوثي ومنهجية داعـش) إلى ماتقوم بـه «الزينبيات» التابعات للمليشيا الحوثية ، من ترهيب وترويـع الناشـطات والحقوقيات..

مشـيرة إلى أن المليشـيا تقوم بتجنيد الأطفـال بطريقـة متشـابهة بين الجماعـات الإرهابية والداعشـية في تجنيد الأطفال والزج بهم في ساحات القتال، مستغلين الظروف المعيشية .

وأشـارت إلى ماتقوم به المليشـيا الحوثية من تفجير المساجد أو تحويلها إلى ثكنات عسـكرية ومسـتودعات للأسـلحة، بالإضافة إلى هـدم الآثار التاريخيـة والمعـالم الثقافية بدعوة أنهـا تتبع طائفة دينيـة مخالفة لهم واسـتهدف الصحفيـين ورجال الأمن وقيادات الدولة.